



ABU DHABI GLOBAL MARKET
سوق أبوظبي العالمي



ABU DHABI GLOBAL MARKET COURTS
محاكم سوق أبوظبي العالمي

بيان صحفي

محاكم سوق أبوظبي العالمي تطلق خدمة الوساطة التابعة لها للتسهيل على العملاء وتمكينهم من حل منازعاتهم عبر وسطائها المعتمدين دولياً

أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة – 21 أبريل 2019: أطلقت محاكم سوق أبوظبي العالمي، السلطة القضائية المستقلة لسوق أبوظبي العالمي، خدمة الوساطة التابعة لها وذلك تلبيةً للطلب المتزايد على حلول وخدمات الوساطة من قبل الجهات التابعة لسوق أبوظبي العالمي والمتقاضين أمامها. وقد صُممت هذه الخدمة الجديدة لتوفر لهم إمكانية تسوية نزاعاتهم عبر خيارات بديلة لحل النزاعات، متمثلة في وسطاء معتمدين دولياً تابعين لمحاكم سوق أبوظبي العالمي.

تجدر الإشارة لأنه قد تقرر إطلاق مبادرة الوساطة الجديدة هذه من قبل محاكم سوق أبوظبي العالمي بعد مشاورات مكثفة مع المستشارين القانونيين. وذلك لتلبية الحاجة الملحة لإطار عالمي يمثل خياراً بديلاً لحل المنازعات التي لا تتطلب إجراءات قضائية وتحكيمية. كما ستمكن خدمة الوساطة التابعة لمحاكم سوق أبوظبي العالمي المتقاضين من الحوار والتفاوض لتسوية المنازعات أمام وسيط مستقل ونزيه بكل كفاءة وبدون كلفة، حيث تتوفر الآن هذه الخدمة مجاناً.

وفي هذا الصدد صرّح اللورد هوب، رئيس محاكم سوق أبوظبي العالمي قائلاً: يشكل اعتماد خدمات الوساطة من قبل محاكم سوق أبوظبي العالمي خطوة هامةً للارتقاء بخدماتنا وذلك لكونها وسيلة فعّالة لحل النزاعات التي لا تتطلب إجراءات قضائية. واستجابةً منا للطلب المتزايد على خدمات الوساطة قدمنا هذا الإطار الضروري لتسوية المنازعات الذي سيساعد على حفظ العلاقات التجارية والشخصية. كما تأتي هذه المبادرة إضافة هامة للمكانة التي تتميز بها محاكم سوق أبوظبي المالي كوجهة إقليمية ودولية رائدة لحل النزاعات".

يُذكر أنه في حالات الدعاوى القضائية وقضايا التحكيم يتولى القاضي أو المحكّم دراسة القضية واتخاذ قرارات ملزمة للطرفين. أما بالنسبة لخدمات الوساطة فلا يتمتع الوسيط بصلاحيّة اتخاذ القرار أو فرض حلول على أي من الطرفين. بل يتحدث مع الطرفين لفهم أوجه الاختلاف والتشابه بينهما. ثم يستخدم أساليب مبتكرة لحل المشكلة وتسوية النزاع بشكل دائم يتفق عليه الطرفان دون تدخل المحكمة.

كما تتسم خدمات الوساطة التابعة للمحاكم بالحفاظ على السرية وعدم التحيز لأي من الأطراف أو التحامل عليه. مما يعني أنه لا يمكن استخدام أي معلومات ووثائق تم الكشف عنها خلال جلسات الوساطة ضد الطرف المفضّح عنها أو المساس بموقف أي من الطرفين في حال كان هنالك حاجة للاستمرار في الإجراءات القضائية أو التحكيمية أو البدء فيها لاحقاً. الأمر الذي يجعل خدمات الوساطة حلاً مثالياً لتسوية النزاعات والحفاظ على العلاقات التجارية والشخصية.

-انتهى-

نبذة عن محاكم سوق أبوظبي العالمي:

تمثل محاكم سوق أبوظبي العالمي، السلطة القضائية لسوق أبوظبي العالمي وأحد سلطاته المستقلة الثلاث التي تدعم الالتزام المستمر للسوق لتوفير منصة عمل مبتكرة وحيوية وذات كفاءة عالية لمختلف قطاعات الأعمال بما يحقق استدامة النمو الاقتصادي لأبوظبي ودولة الإمارات. وتعد محاكم سوق أبوظبي العالمي، أول سلطة قضائية في منطقة الشرق الأوسط تعتمد على الأسس الراسخة لقانون العموم الانجليزي بشكل مباشر في كافة تعاملاتها وأحكامها القضائية.

وبدأت محاكم سوق أبوظبي العالمي في مزاولة نشاطها القضائي بشكل كامل منذ مايو 2016، وهي تضم مجموعة من القضاة المميزين أصحاب الخبرات الواسعة في أبرز الهيئات التنظيمية العالمية التي تتبع قانون العموم، واللذين يحظون باحترام وتقدير كبيرين على نطاق واسع. وتضم محاكم سوق أبوظبي العالمي المحكمة الابتدائية ومحكم الاستئناف اللتان تقومان بفض وتسوية المنازعات المدنية والتجارية. وبشكل الابتكار جزءاً أساسياً من طبيعة عمل محاكم السوق التي اعتمدت على تقديم الخدمات الإلكترونية منذ تأسيسها، كما واصلت تطوير منظومة خدماتها الإلكترونية بشكل مستمر لتعزيز شمولية خدماتها القضائية وتسوية المنازعات عبر منصتها الإلكترونية.

وتعد محاكم سوق أبوظبي العالمي عضواً أساسياً في المنظومة القضائية لأبوظبي، وهي تواصل بناء علاقات التعاون الاستراتيجية مع أبرز الهيئات القضائية المحلية والعالمية بما يشمل، دائرة القضاء في أبوظبي، ووزارة العدل، ودائرة محاكم رأس الخيمة، ومركز رأس الخيمة للشركات الدولية، والمحكمة التجارية لإنجلترا وويلز "قسم مجلس الملكة"، والمحكمة العليا لهونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية، والمحكمة العليا لنيو ساوث ويلز، والمحكمة الفيدرالية الاسترالية، والمحكمة العليا في سنغافورة. للمزيد من المعلومات حول محاكم سوق أبوظبي العالمي، الرجاء زيارة الرابط الإلكتروني:

<https://www.adgm.com/doing-business/adgm-courts/home/>

نبذة عن سوق أبو ظبي العالمي:

فتح سوق أبو ظبي العالمي، المركز المالي الدولي في عاصمة دولة الإمارات، أبوابه لممارسة الأعمال في يوم 21 أكتوبر من عام 2015. وجاء إطلاق سوق أبو ظبي العالمي كإمتداد طبيعي لدور الإمارة كمساهم معتمد ومسؤول في المجتمع المالي العالمي. كما يشكّل السوق جزءاً محورياً من رؤية أبو ظبي الاقتصادية، حيث يلعب السوق، من خلال موقعه الاستراتيجي في قلب أحد أكبر الصناديق السيادية في العالم، دوراً محورياً في ترسيخ مكانة أبو ظبي كمركز رائد للأعمال والتمويل على الصعيد الدولي، يرتبط مع الاقتصادات المتنامية في الشرق الأوسط، وأفريقيا، وجنوب آسيا. ومن خلال سلطاته المستقلة الثلاث وهي سلطة التسجيل، سلطة تنظيم الخدمات المالية، ومحاكم سوق أبو ظبي، سوق أبو ظبي العالمي أعضائه من الشركات المسجلة من ممارسة نشاطاتها ضمن بيئة خالية من الضرائب، وضمن أطر تنظيمية ذات مستويات عالمية، ونظام محاكم مستقل وبنية تحتية تشريعية تستمد قواعدها من القانون الإنجليزي العام. وينشط سوق أبو ظبي العالمي بشكل مبدئي في ثلاث مجالات رئيسية، هي: الخدمات المصرفية الخاصة، وإدارة الثروات، وإدارة الأصول، علماً بأن السوق سيتمتع بدرجة عالية من المرونة ليتمكن من إطلاق المزيد من النشاطات مع مرور الوقت، وفقاً لاحتياجات السوق. للمزيد من المعلومات حول سوق أبو ظبي العالمي، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني www.adgm.com للاستفسارات الإعلامية، يرجى التواصل مع:

راوند القاضي

رقم الهاتف: 0561779653

البريد الإلكتروني: rawand.alqadi@adgm.com